

عنوان الاعلان	تدعو شركة لين الخير للتجارة (شركة مساهمة) مساهمها إلى حضور اجتماع الجمعية العامة العادية (الاجتماع الاول) عن طريق وسائل التقنية الحديثة
مقدمة	يسر مجلس ادارة شركة لين الخير للتجارة (شركة مساهمة) دعوة السادة المساهمين الكرام للمشاركة والتصويت في اجتماع الجمعية العامة العادية (الاجتماع الأول) والمقرر انعقادها عن طريق وسائل التقنية الحديثة بمشيئة الله تعالى في تمام الساعة (١٨:٤٥) يوم الاثنين بتاريخ ١٢/٠١/١٤٤٤هـ الموافق ٢٠٢٣/٠٦/١٩م
مدينة ومكان انعقاد الجمعية العامة العادية	بمقر الشركة الرئيسي الواقع بطريق الملك فهد – بمجمع التيميبي - مقابل مبنى الفيصلية - وذلك عن طريق وسائل التقنية الحديثة
رابط مقر الاجتماع	http://www.tadawulaty.com.sa
تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية	١٢/٠١/١٤٤٤هـ الموافق ٢٠٢٣/٠٦/١٩م
وقت انعقاد الجمعية العامة العادية	١٨:٤٥
حق الحضور	المساهمين المقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى مركز الإيداع بنهاية جلسة التداول التي تسبق اجتماع الجمعية العامة حضور اجتماع الجمعية وبحسب الأنظمة واللوائح، كما يحق للمساهم مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول اعمال الجمعية وتوجيه الاسئلة
النصاب اللازم لانعقاد الجمعية	طبقاً للمادة (٣٤) من النظام الأساسي للشركة لا يكون اجتماع الجمعية العامة العادية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون ربع رأس مال الشركة على الأقل وإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الأول، يعقد الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الاول وفي جميع الأحوال يكون الاجتماع الثاني صحيحاً أيأ كان عدد الأسهم الممثلة فيه.
جدول الاعمال	<p>١- التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بعد مناقشته.</p> <p>٢- الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة للعام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م ومناقشته.</p> <p>٣- الاطلاع على القوائم المالية للشركة عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م ومناقشتها.</p> <p>٤- التصويت على ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٢م</p> <p>٥- التصويت على تعيين مراجع حسابات للشركة من بين المرشحين بناءً على توصية لجنة المراجعة وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية السنوية للعام المالي ٢٠٢٣م والنصف الأول من العام المالي ٢٠٢٤م وتحديد أتعابه</p> <p>٦- التصويت على تفويض مجلس الإدارة بصلاحيه الجمعية العامة العادية بالترخيص الوارد في الفقرة (١) من المادة السابعة والعشرين من نظام الشركات، وذلك لمدة عام من تاريخ موافقة الجمعية العامة أو حتى نهاية دورة مجلس الإدارة المفوض أمهما أسبق، وذلك وفقاً للشروط الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة</p> <p>٧- التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة تقدم العالمية للاتصالات وتقنية المعلومات والتي لكلاً من رئيس مجلس الإدارة (سعود محمد عبدالله آل شريم) والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي (عبدالله محمد عبدالله آل شريم) مصلحة غير مباشرة فيها، وهي عبارة عن (مدفوعات بالنيابة ومدتها عام) علماً بأن قيمة التعاملات للعام السابق هي مبلغ (١,٨٤٩,٦٥٠) ريال وقد بلغ الرصيد نهاية الفترة (صفر). (مرفق)</p> <p>٨- التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة بصمة السلطان والتي لكلاً من رئيس مجلس الإدارة (سعود محمد عبدالله آل شريم) والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي (عبدالله محمد عبدالله آل شريم) مصلحة غير مباشرة فيها، وهي عبارة عن (معاملات بيع ومدتها عام) علماً بأن قيمة التعاملات للعام السابق هي مبلغ (٤,٧٧٠,٧٠٨) ريال (ومعاملات شراء ومدتها عام) بمبلغ (١,٧٤٤,٩٦٦) ريال وقد بلغ الرصيد نهاية الفترة (صفر). (مرفق)</p>

<p>٩- التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة مساييف والتي لكلاً من رئيس مجلس الإدارة (سعود محمد عبدالله آل شريم) والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي (عبدالله محمد عبدالله آل شريم) مصلحة غير مباشرة فيها ، وهي عبارة عن (مدفوعات بالنيابة ومدتها عام) علماً بأن قيمة التعاملات للعام السابق هي مبلغ (١٨٣,١٠٨) ريال وقد بلغ الرصيد نهاية الفترة (صفر). (مرفق)</p> <p>١٠- التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي (عبدالله محمد عبدالله آل شريم) والتي له مصلحة مباشرة فيها ، هي عبارة عن (مدفوعات بالنيابة ومدتها عام) علماً بأن قيمة التعاملات للعام السابق هي مبلغ (٤,٣٠٨,٤٦٣) ريال وقد بلغ الرصيد نهاية الفترة مبلغ (٤,٣٠٨,٤٦٣) ريال (مرفق)</p>	
<p>بإمكان المساهمين المسجلين في خدمات تداولتي التصويت الكترونياً عن بعد على بنود الجمعية بدأ من الساعة ١٠:٠٠ صباحاً يوم الخميس ١٤٤٤/١١/٢٦ هـ الموافق ٢٠٢٣/٠٦/١٥ م وحتى نهاية وقت انعقاد الجمعية ، وسيكون التسجيل والتصويت في خدمات تداولتي متاحاً ومجاناً لجميع المساهمين باستخدام الرابط التالي: www.tadawulaty.com.sa</p>	<p>التصويت الالكتروني</p>
<p>احقية تسجيل الحضور والاجتماع تنتهي وقت انعقاد اجتماع الجمعية ، كما أن احقية التصويت على بنود الجمعية للحاضرين تنتهي عند انتهاء لجنة الفرز من فرز الأصوات</p>	<p>احقية تسجيل الحضور والتصويت</p>
<p>وفي حال وجود أي استفسار يتم التواصل على البريد الالكتروني info@leenalkhair.com أو التواصل على الرقم : +٩٦٦١١٢١٣٦١١٩</p>	<p>طريقة التواصل</p>

التقرير السنوي للجنة المراجعة عن نتائج المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة ومدى كفاية نظام الرقابة الداخلية بالشركة للعام المالي المنتهي في 2022/12/31م لشركة لين الخير للتجارة

أولاً: نبذة مختصرة عن لجنة المراجعة:

لجنة المراجعة هي لجنة مستقلة تشكل بقرار من مجلس ادارة الشركة وفقا الى ما نصت اليه احكام المادة (47) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية وتختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها , وكذلك السياسات المحاسبية والاشراف على أعمال المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين وقد تم تعيين اللجنة للدورة الثانية بتاريخ انعقد الجمعية العامة العادية في 2022/11/22م ولمدة ثلاث سنوات وتتألف لجنة المراجعة من (3) ثلاثة أعضاء وهم

1. السيد/ احمد ناصر احمد الصائغ – رئيساً.
2. السيد/ مصعب باسم عفانه – عضواً.
3. السيد/ حاتم عبدالعزيز سعود العسكر - عضواً.

وتنتهي مدة عضويتهم بتاريخ انتهاء دورة المجلس الحالي

ثانياً: أداء لجنة المراجعة للعام المالي 2022م

قامت لجنة المراجعة خلال العام 2022م بعقد عدد من الاجتماعات الخاصة بأعمال مراقبة مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية والتي نعرض ادناه موجزا عن الاعمال التي قامت لجنة المراجعة بمتابعتها خلال السنة المالية المنتهية في 2022/12/31م، وكان اجتماعات اللجنة خلال العام عدد (5) اجتماعات والتي تتفق مع خطة اللجنة المعتمدة والمنفقة مع لائحة حوكمة الشركات وهي كما يلي:

- 1- اجتماع لجنة المراجعة رقم 1 المنعقد في مقر الشركة الرئيسي بالرياض بتاريخ 2022/01/05م
- 2- اجتماع لجنة المراجعة رقم 2 المنعقد في مقر الشركة الرئيسي بالرياض بتاريخ 2022/05/12م
- 3- اجتماع لجنة المراجعة رقم 3 المنعقد في مقر الشركة الرئيسي بالرياض بتاريخ 2022/05/16م
- 4- اجتماع لجنة المراجعة رقم 4 المنعقد في مقر الشركة الرئيسي بالرياض بتاريخ 2022/07/25م
- 5- اجتماع لجنة المراجعة رقم 5 المنعقد في مقر الشركة الرئيسي بالرياض بتاريخ 2022/12/29م



ثالثاً: مهام ومسئوليات لجنة المراجعة:

أعمال تدخل في نطاق اختصاصها وأبرزها:

- 1- مراجعة واعتماد خطة المراجعة الداخلية للعام المالي 2022م.
- 2- الاشراف على إدارة المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ خطة المراجعة المعتمدة للعام المالي 2022م.
- 3- تقييم أداء وقوة النظام المالي خلال العام 2022م.
- 4- دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ التوصيات الهامة الواردة في تقارير المراجعة الداخلية.
- 5- اجتمعت اللجنة منفردة مع مراجع الحسابات القانوني.
- 6- دراسة جميع صفقات الأطراف ذات الصلة كما حددتها النظم والقواعد واللوائح المطبقة.
- 7- دراسة مدى فاعلية عملية تحديد المخاطر الهامة لنشاط الشركة وتقييمها وإعداد التقارير عنها وأسلوب إدارة الشركة لتلك المخاطر ورفع التوصيات المناسبة في هذا الصدد إلى مجلس الإدارة.
- 8- دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية للعام المالي المنتهي في 2022/12/31م وملاحظات المراجع على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها ونتائج مراجعة العام المالي للشركة مع المراجعين الخارجيين وممثلي الإدارة المناسبين ورفع التوصية للنظر باعتمادها إلى مجلس الإدارة.
- 9- الاشراف على مراجع الحسابات.
- 10- دراسة خطاب الإدارة الصادر من مراجع الحسابات.
- 11- دراسة تقارير الالتزام التي تعكس مدى الالتزام بالمتطلبات النظامية ومتابعة تنفيذ التوصيات المتضمنة في التقارير.
- 12- مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية المهمة بما في ذلك مدى ثبات هذه السياسات سنوياً.
- 13- فضلاً عن المسؤوليات المذكورة بعالية تأخذ لجنة المراجعة على عاتقها تنفيذ أي مهام آخر توكلها إليها مجلس الإدارة وتقدم للمجلس تقريراً دورياً عما قامت به اللجنة من عمليات فحص وتوصياتها في هذا الشأن.
- 14- إقرار تقرير مراجع الحسابات الخارجي للعام المالي 2022م.
- 15- دراسة عروض مراجع الحسابات وتوصية اللجنة إلى المجلس بشأن المحاسب القانوني المرشح وتقرير اللجنة إلى الجمعية العامة للسنة المنتهية في 2022/12/31م

رابعاً: نظام الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر:

- 1- الإجراءات الرقابية وفعاليتها في غاية الأهمية وتلعب دوراً محورياً في تحقيق أهداف الشركة وإدارة الشركة مسؤولة عن إعداد نظام شامل وفعال للرقابة الداخلية
- 2- يستند نظام الرقابة الداخلية على رؤية وتقدير إدارة الشركة لوضع نظام رقابة يتناسب مع الأهمية النسبية للمخاطر المالية وغيرها من المخاطر الكامنة في أنشطة الشركة وبقدر معقول من التكلفة والمنفعة لتفعيل ضوابط رقابية محدودة
- 3- تم تصميم نظام الرقابة الداخلية بغرض إدارة مخاطر عدم تحقيق الأهداف وليس لتفاديها وبالتالي فإن نظام الرقابة الداخلية مصمم لإعطاء تأكيدات معقولة لتفادي الأخطاء الجوهرية والخسائر المتعلقة بها.
- 4- لجنة المراجعة تراجع بشكل دوري التقارير التي تعد من المراجعين الداخليين والخارجيين وتتضمن هذه التقارير تقييم كفاية وفعاليتها الرقابة الداخلية.

٤١



خامساً: رأي لجنة المراجعة :

استناداً على التقارير الدورية التي عرضت على اللجنة في عام 2022م من قبل كل من إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الالتزام والمراجعين الخارجيين وتقارير الإدارة التنفيذية وإدارة المخاطر ترى لجنة المراجعة سلامة وفعالية كفاءه الضوابط المالية والتشغيلية وأنه لا يوجد ثغرات رقابية أو ضعف جوهري في أعمال الشركة خلال العام المالي 2022م بما يؤثر على سلامة وعدالة القوائم المالية للشركة.

سادساً: الخاتمة:

تؤيد لجنة المراجعة التأكيدات والاقراءات السنوية من قبل الإدارة التنفيذية وإدارة المراجعة الداخلية بعدم وجود أي قصور قد يؤثر على التقارير المالية للسنة المنتهية في 2022/12/31م وتؤكد اللجنة بأن الشركة لديها نظام رقابة داخلية سليم وفعال بدرجة معقولة من حيث التصميم والتطبيق ولا يوجد شك يذكر في قدرة الشركة على مواصلة أعمالها وخلال العام لم يكن هناك ملاحظات جوهرية تتعلق بفعالية نظام وإجراءات الرقابة الداخلية في الشركة – علماً بأن أي نظام رقابة داخلية – بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفاعلية تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً.

رئيس لجنة المراجعة..

احمد ناصر احمد الصائغ



"تقرير المراجع المستقل"

المحترمين

إلى السادة / المساهمين
شركة لين الخير للتجارة
(شركة مساهمة مغلقة)

الرأي:

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة لين الخير للتجارة (شركة مساهمة مغلقة) ("الشركة") ، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، وقوائم الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل من جميع الجوانب الجوهرية المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي:

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في "قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا هذا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. كما وفينا أيضاً بمتطلبات سلوك وأداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا في المراجعة.

الأمر الرئيسية للمراجعة:

الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت ، بحسب حكمنا المهني ، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية . وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل ، وعند تكوين رأينا فيها ، ولم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور . فيما يلي وصفاً لكل أمر من الأمور الرئيسية للمراجعة وكيفية معالجتها:

الإجراءات المتخذة تجاه الأمور الرئيسية للمراجعة	الأمر الرئيسية للمراجعة
قمنا بتنفيذ إجراءات المراجعة لتقييم الاعتراف بالإيرادات علي النحو التالي:	أولاً: الاعتراف بالإيرادات: خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، بلغت إيرادات الشركة مبلغ ٢٢٨،٥٦٧،٢٥٦ ريال سعودي (٢٠٢١م: ١٨٨،٥٦٠،١٩٣ ريال سعودي).
- الحصول على فهم لعملية إثبات الإيرادات مع الأخذ في الاعتبار معايير المحاسبة ذات العلاقة وتقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقه وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير رقم (١٥) "الإيراد من العقود مع العملاء"	تعتبر الإيرادات أحد المؤشرات الجوهرية لقياس أداء الشركة وربحيته وقد تم اعتبار تحقق الإيرادات أمر مراجعة رئيسي وذلك لوجود مخاطر تجاوز الإدارة للضوابط الداخلية ولوجود مخاطر متصلة بأن يتم إثبات الإيرادات بأكثر من قيمتها الفعلية لزيادة الربحية حيث تركز الشركة على الإيرادات كمؤشر رئيسي لأدائها.
- الحصول علي فهم لإجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بإثبات الإيرادات وفعاليتها التشغيلية، بما في ذلك إجراءات الرقابة الخاصة بمكافحة الغش للشركة.	يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (٣) حول القوائم المالية بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بتحقيق الإيرادات والإيضاح رقم (١٧) بخصوص الإفصاحات ذات العلاقة.
- تنفيذ إجراءات مراجعة تحليلية للإيرادات، وذلك بمقارنة كميات المبيعات والأسعار للسنة الحالية بالسنة السابقة وتحديد ما إذا كان هناك أية اتجاهات أو تقلبات هامة تحتاج إلى فحص إضافي في ضوء فهمنا لظروف السوق الحالية.	
- فحص على أساس العينة لمعاملات الإيرادات مع المستندات المؤيدة لها، وإجراءات القطع للتحقق من تسجيل الإيرادات في فتراتها الصحيحة.	
- اختبار عينة من قيود اليومية العامه المرحلة إلى حسابات الإيرادات في سجلات الشركة لتحديد البنود غير العادية أو التسويات الجوهرية.	
- تقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات العلاقة بالإيرادات التي قامت الإدارة بإدراجها في القوائم المالية المالية المرفقة.	

الأمور الرئيسية للمراجعة (تتمة)

<p>قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بتقييم الأصول الحيوية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الحصول على فهم للدورة الزراعية للمحاصيل والتي تمثل الأصول الحيوية بالشركة. - تقييم افتراضات الإدارة لعدم قياس الأصول الحيوية بالقيمة العادلة، ومناقشة معقولة إدراجها بالتكلفة، مع الأخذ بالإعتبار النهج المتبع في المعايير المحاسبية والممارسات المستخدمة في القطاع داخل المملكة العربية السعودية. - اختبار فعالية تصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة الرئيسية لعملية الرسملة المتعلقة بالأصول الحيوية. - تقييم ضوابط وطريقة قياس الأصول الحيوية ووجودها لتحديد ما إذا تم تصميمها وتنفيذها بشكل ملائم ومقبول. - تقييم مدى اكتمال وكفاية الإفصاحات ذات العلاقة بالأصول الحيوية الواردة في القوائم المالية. 	<p>ثانياً : تقييم الأصول الحيوية :</p> <p>تتمثل الأصول الحيوية في قيمة محاصيل زراعية قبل الحصاد بلغت قيمتها ٥,٢٩٠,٢٦٠ ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.</p> <p>تقوم الإدارة بقياس القيم الدفترية للمحاصيل الزراعية قبل الحصاد بإطفاء مجموع التكاليف المتكبدة خلال مرحلة الزراعة والتي تعد فترة قصيرة ولم يتم تحديد قياسات أو افتراضات موثوقة للقيمة العادلة في هذه المرحلة.</p> <p>يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم ٤١ (الزراعة)، قياس الأصول الحيوية بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع. يتطلب المعيار على أنه إذا لم تتوفر القيمة العادلة بطريقة يمكن الإعتماد عليها، يتم قياس الأصول الحيوية بالتكلفة مطروحاً منها تكلفة البيع.</p> <p>تم اعتبار الأصول الحيوية من الأمور المهمة نظراً لأهمية قيمة الأصول الحيوية ، علاوة على ذلك لم تتوفر قيمة عادلة للأصول الحيوية بطريقة يمكن الإعتماد عليها مما اضطر الشركة للجوء إلى استخدام طريقة التكلفة. إن عملية تحديد القيم الدفترية ورسملة التكاليف للأصول الحيوية بإعتبارها إجراء داخلي تعتمد على الحكم المهني من قبل الإدارة.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (٣) حول القوائم المالية بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بالأصول الحيوية والإيضاح رقم (٩) بخصوص الإفصاحات ذات العلاقة.</p>
<p>قمنا بتنفيذ إجراءات المراجعة لتقييم المخزون علي النحو التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية للإعتراف وقياس المخزون بما يتماشى مع متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة. - حضور الجرد الفعلي للمخزون في مواقع مختارة لتحديد بنود المخزون منتهية الصلاحية أو التالفة أو بطيئة الحركة. - اختيار عينه عشوائيه من بنود المخزون كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م لمراجعة صافي القيمة القابلة للتحقق لتلك البنود من خلال النظر في المبيعات الفعلية بعد نهاية السنة والافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة للتحقق من تقدير قيمة المخزون بالتكلفة أو بصافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. - تقييم مدى اكتمال وكفاية الإفصاحات ذات العلاقة بالمخزون الواردة في القوائم المالية للشركة. 	<p>ثالثاً : تقييم المخزون :</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، بلغت القيمة الدفترية للمخزون ٤,٨٠٠,٢٣٥ ريال سعودي (٢٠٢١م: ٩,٦١٣,٧٦٦ ريال سعودي).</p> <p>يُدرج المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، ويتم تكوين مخصص، عند الضرورة، للمخزون المتقادم ويطى الحركة. تحدد الإدارة مستوى تقادم المخزون من خلال النظر في طبيعته، وعمره الإنتاجي، وتواريخ إنتهاء صلاحيته وتوقعات المبيعات بإستخدام الإتجاهات التاريخية وغيرها من العوامل النوعية. في تاريخ كل تقرير، يتم تخفيض تكلفة المخزون عندما يكون من المتوقع بيع المخزون بأقل من التكلفة.</p> <p>تم اعتبار تقييم المخزون أمر مراجعة رئيسي بسبب الأحكام الجوهرية والافتراضات الرئيسية التي تطبقها الإدارة عند تقييم مخصص المخزون المتقادم ويطى الحركة وتقييم إنخفاض المخزون على أساس تقييم صافي القيمة القابلة للتحقق.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (٣) حول القوائم المالية بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بالمخزون والإيضاح رقم (١٠) بخصوص الإفصاحات ذات العلاقة.</p>

المعلومات الأخرى المدرجة في التقرير السنوي للشركة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى وتتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع عنها. ويتوقع أن تقدم لنا المعلومات الأخرى المدرجة في التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول القوائم المالية لا تعطي المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي من أشكال التأكيدات حولها. وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية ، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الموضحة أعلاه، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الإعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال عملية المراجعة، أو تظهر بطريقة أخرى أنها تحتوي على تحريف جوهري.

عندما نقرأ المعلومات الأخرى ويتبين لنا وجود تحريف جوهري فيها، فإنه يتعين علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بذلك.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية:

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة ، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ .

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الإستمرار وفقاً لغرض الإستمرارية، وعن الإفصاح، بحسب ما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بالإستمرارية واستخدام فرض الإستمرارية كأساس في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل واقعي سوى القيام بذلك .

إن المكلفين بالحوكمة، هم المسؤوليين عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية :

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا . والتأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد ، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً . ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ ، وتُعد جوهرياً إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة . وعلينا أيضاً :

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابة لتلك المخاطر ، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا . ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية .
 - الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة ، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة .
 - تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة .
 - استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة ، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها ، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الشركة على البقاء كشركة مستمرة . إذا خُصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري ، فإننا علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية ، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية ، فإننا مطالبون بتعديل رأينا . وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا . ومع ذلك ، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة .
 - تقييم العرض العام ، وهيكل ومحتوى القوائم المالية ، بما في ذلك الإفصاحات ، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً .
- لقد أبلغنا المكلفون بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور أخرى من بينها، النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة ، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة .
- لقد زدونا أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا وإجراءات الوقاية ذات العلاقة ، بحسب مقتضى الحال .
- ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، تلك الأمور التي كانت لها الأهمية القصوى عند مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، وبناءً على ذلك تعد الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا مالم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف غامضة، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبية لفعل ذلك فوائد المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

عن الخراشي وشركاه


عبدالله سليمان المسعود
ترخيص رقم (٤٥٦)

الرياض في:

٣٠ مارس ٢٠٢٣ م
٠٨ رمضان ١٤٤٤ هـ

المحترمين

السادة / المساهمين

شركة لين الخير للتجارة

(شركة مساهمة سعودية)

الرياض - المملكة العربية السعودية

تقرير تأكيد محدود على الإفصاح عن المصلحة في الأعمال والعقود وفقاً لمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية

بناءً على طلب إدارة شركة لين الخير للتجارة (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة") قمنا بتنفيذ تأكيد محدود على نموذج التبليغ المقدم لمساهمي شركة لين الخير للتجارة والذي يتم التقرير فيه عن الإفصاح عن الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة والتي يكون لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها.

الموضوع محل ارتباط هذا التقرير

الموضوع محل ارتباط هذا التقرير هو نموذج التبليغ المعد وفقاً لمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية وأحكام المادة رقم (٢٧) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية.

الضوابط المنطبقة

تتمثل الضوابط المنطبقة على موضوع التقرير فيما يلي:

- متطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية وأحكام المادة رقم (٢٧) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية.
- قرارات الجمعية العامة لمساهمي الشركة التي رخصت المعاملات والعقود.
- تفويض الجمعية العامة لمساهمي الشركة الى مجلس الإدارة بترخيص المعاملات والعقود.
- السجلات والدفاتر المحاسبية للشركة عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.

مسئولية الإدارة

إن إدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد وعرض نموذج التبليغ وفقاً للضوابط المنطبقة المذكورة بالفقرة السابقة "الضوابط المنطبقة"، كما أن إدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد وعرض المعلومات المدرجة بالنموذج وهي المسؤولة عن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتحديد وعرض البيانات الواردة بالتبليغ وفقاً للضوابط المنطبقة وخلوها من أية تحريفات جوهرية سواء بسبب الغش أو الخطأ مع الاحتفاظ بالمستندات والسجلات والدفاتر المحاسبية المؤيدة لهذه المعاملات.

استقلالنا ورقابتنا للجودة

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى الواردة في قواعد أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المهنة للمحاسبين والمعتمدة في المملكة العربية السعودية والتي تأسست على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني. كما أننا نقوم بتطبيق المعيار الدولي لرقابة الجودة رقم (١) "رقابة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة وفحص للقوائم المالية وارتباطات التأكيد الأخرى وارتباطات الخدمات ذات الصلة" وبالتالي فإنه يحافظ على نظام شامل لرقابة الجودة يشتمل على سياسات وإجراءات موثقة بشأن الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

مسئولية المراجع

تتخصص مسؤوليتنا في تنفيذ التأكيد المحدود وإبداء استنتاج حول التبليغ في ضوء إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها وبيان ما إذا كان قد نما إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن التبليغ المرفق بهذا التقرير لم يتم إعداده وعرضه وفقاً للضوابط المنطبقة.

وقد قمنا بتنفيذ هذه المهمة وفقاً للمعيار الدولي لارتباط التأكيد رقم (٣٠٠٠). "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية.

لقد قمنا بتصميم إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود ويوفر أساس مناسب لاستنتاجنا حول الإفصاح عن المصلحة الشخصية المباشرة وغير المباشرة لأعضاء مجلس إدارة الشركة وعلى هذا النحو فإنها لا تقدم جميع الأدلة المطلوبة لتوفير مستوى معقول من التأكيد.

ملخص الإجراءات المنفذة

تضمنت الإجراءات التي قمنا بها ما يلي:

- مناقشة الإدارة حول عملية الحصول علي الأعمال والعقود المبرمة مع الشركة من قبل أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة.
- الحصول علي التبليغ المرفق الذي يتضمن قائمة الاعمال والعقود المبرمة مع الشركة من قبل اي عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.
- فحص محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلي قيام عضو مجلس الإدارة بإبلاغ المجلس بتلك الاعمال والعقود والموافقات التي أبرمها عضو مجلس الإدارة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م وايضا إعفاء نفسه من التصويت في المجلس علي القرار الصادر بهذا الخصوص في اجتماعات مجلس الإدارة.
- مطابقة الإفصاح عن المعلومات والبيانات للاعمال والعقود المدرجة في التبليغ مع الإفصاح المدرج في الايضاح (١٢) حول القوائم المالية المراجعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.

قيود ملازمة

تخضع إجراءاتنا الخاصة بالأنظمة والرقابة التي تتعلق بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات لقيود ملازمة ، وعليه فقد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها، علاوة علي ذلك، لا يجوز الاعتماد علي هذه الإجراءات كدليل لمدي فعالية الأنظمة والرقابة ضد أنشطة الغش والتواطؤ، خاصة من طرف أولئك الذين يعملون في مناصب ذات سلطة أو ثقة. ويعد ارتباط التأكيد المحدود أقل بشكل كبير في نطاقه من ارتباط التأكيد المعقول بموجب معيار التأكيد الدولي ارتباط التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) المعتمد في المملكة العربية السعودية، ونتيجة لذلك، كانت طبيعة وتوقيت وحدود الإجراءات المبينة أعلاه لجمع الأدلة الملائمة الكافية محدودة بشكل مخطط له مقارنة بتلك الخاصة بارتباط التأكيد المعقول، وبالتالي تم الحصول علي قدر أقل من التأكيد من خلال ارتباط التأكيد المحدود بالمقارنة مع ارتباط التأكيد المعقول.

لم يتضمن إجراءاتنا أعمال مراجعة او فحص تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية لارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وعليه فإننا لا نبدى رأي مراجعة أو استنتاج فحص فيما يتعلق بكفاية الأنظمة والرقابة حول اعداد التبليغ.

يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالتبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، ولا يجب ان يعتقد بأنه يقدم تأكيداً لأي تواريخ او فترات مستقبلية، حيث قد يطرأ علي الأنظمة او الرقابة تغيير يمكن أن يؤثر علي صحة استنتاجنا.

استنتاج التأكيد المحدود

بناءً علي إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها فلم ينم إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد بأن المعلومات والبيانات للأعمال والعقود المدرجة بالتبليغ المرفق من جميع الجوانب الجوهرية، لم يلتزم بمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية عند اعداد التبليغ عن المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

تقييد الاستخدام

أعد هذا التقرير ، بما في ذلك استنتاجنا، بناءً علي طلب إدارة الشركة فقط وذلك لمساعدة رئيس مجلس إدارة الشركة للوفاء بالتزاماته الي الجمعية العمومية للتقرير بموجب المادة (٧١) من نظام الشركات. وقد لا يكون من المناسب استخدامه لأي أغراض أخرى.

أمور أخرى

ليس لدينا مسؤولية لتحديث هذا التقرير بناءً علي الأحداث والظروف التي تحدث بعد تاريخ هذا التقرير. تم ختم النموذج المرفق بختم المراجع لأغراض التعريف فقط.

عن الخراشي وشركاه



عبد الله سليمان المسند
ترخيص رقم (٤٥٦)

الرياض في:

التاريخ: ٢٥ مايو ٢٠٢٣م

الموافق: ٠٥ ذو القعدة ١٤٤٤هـ

المحترمين

السادة/ أعضاء الجمعية العامة العادية لشركة لين الخير للتجارة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بناءً على متطلبات المادة (71) من نظام الشركات والتي تتطلب أن يبلغ عضو مجلس الإدارة المجلس بما له من مصلحة شخصية في الاعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة، يود مجلس الإدارة ابلاغ جمعيتكم الموقرة بما هو آت:

أ/ التعامل مع الأطراف ذات العلاقة المدينة 14761167 شامل رصيد 2021 بمبلغ 11735426 (بالريال السعودي)

اسم الحساب	نوع العلاقة	قيمة المعاملة
شركة بصمة السلطان	معاملات بيع	4770708
شركة بصمة السلطان	معاملات شراء	1744966
شركة تقدم العالمية للاتصالات وتقنية المعلومات	مدفوعات بالنيابة	1849650
شركة مساييف	مدفوعات بالنيابة	183108

(بالريال السعودي)

ب/ التعامل مع الأطراف ذات العلاقة الداننة 4308463

عبدالله محمد آل شريم مدفوعات بالنيابة 4308463

أود الإفادة بأن المجلس اتخذ الإجراءات النظامية اللازمة وتأكد بعدم وجود تفضيل للشركة المذكورة أعلاه في العقد الذي تمت ترسيته عليها، وقد تبين بعد المراجعة أن التعامل قد تم وفق السياسات والإجراءات المعتمدة في الشركة، كما تبين للمجلس عدم حصول أي أضرار على المساهمين بسبب ذلك، وقد تم تعيين مراجع حسابات الشركة لتقديم تقريرهم حيال هذه الحالة حسب المتطلبات النظامية وفقاً للمعايير الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ويقترح المجلس على جمعيتكم الموقرة الموافقة على تلك المعلومات.

والله الموفق.

رئيس مجلس الإدارة

سعود محمد آل شريم




توصية لجنة المراجعة في شركة لين الخير للتجارة بتعيين مراجع حسابات خارجي للعام المالي 2023م والنصف الأول من عام 2024

قامت شركة لين الخير للتجارة بطلب عروض سعر مراجعة من عدد (7) من مكاتب المحاسبة المسجلة والمحاسبين القانونيين المسجلين لدى هيئة السوق المالية لممارسة عمليات المراجعة للشركات المدرجة، ولم يصل منها للجنة المراجعة بتاريخ اجتماعها الاثلاث عروض تضمننا مراجعة قوائم الشركة وكانت قيمة الاتعاب كما يلي

اسم مكتب المراجعة	اتعاب تقرير للعام المالي 2023	اتعاب تقرير للنصف الاول 2024	تقديم الإقرار الزكوي للعام 2023	اجمالي الاتعاب
شركة المحاسبون المتحدون للاستشارات المهنية (RSM)	94.500	40.500	15.000	150.000
شركة سليمان عبدالله الخراشي (الخراشي وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون)	140.000	45.000	10.000	195.000
شركة عبدالله محمد العظم وسلمان بندر السديري ومصعب عبدالرحمن ال الشيخ وشركاؤهم للاستشارات المهنية	200.000	60.000	10.000	270.000

ووفقا لما ذكر اعلاه توصي لجنة المراجعة باختيار شركة المحاسبون المتحدون للاستشارات المهنية (RSM) أو شركة سليمان عبدالله الخراشي (الخراشي وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون)مراجعا لشركة لين الخير للتجارة عن العام المالي الحالي 2023م والنصف الأول من العام 2024م وذلك للأسباب التالية:

- 1- حجم اعمال الشركة ضمن مجال الشركات اعلاه وتقدما لنا بعرض سعر هو الاقل .
- 2- لديهم كادر مدقي يعتبر الاعلى ما بين الشركات أعلاه .

رئيس لجنة المراجعة:

أحمد ناصر الصانغ


